قراءة في الأسئلة المتعلّقة بالمختصر الخليليّ
من خلال كتب النّوازل الفقهيّة "الجواهر النّفيسة للقاضي علي التسوليّ (ت:1258هـ) نموذجا"

A reading of the questions related to Al-mokhtassar alkhalily
through the books of Annawazil alfikhya "Aljawahir alnaffissa
from the judge Ali AL-Tossoulli (D :1258H) as a model"

رابح بوخاري[1]
طالب دكتوراه كلية العلوم الإسلامية جامعة الجزائر 1
r.boukhari@univ-alger.dz
أ د. نصيرة دهينة
كلية العلوم الإسلامية جامعة الجزائر 1
ndehina@yahoo.fr

تاريخ الوصول: 22 /2020/12 القبول: 05 /2021/04 النشر على الخط:30 / 2021/10
Received :22 /12/2020 Accepted:05 /04/2021 Published online:30 /10 /2021

ملخص:

تَستهدفُ هذهِ الورقةُ البحثيةُ رصدَ التّوظيف العَمليّ للأسئلة المتعلِّقة بمختصرِ خليل بن إسحاقَ (ت:776هـ) من خلال كتب النّوازل الفقهيّةِ، مُستندا ومستهديا في ذلك بنوازلِ عليّ التسوليّ (ت:1258هـ) الموسومة بـــ"الجواهر النفيسة فيما يتكرَّر منَ الحوادث الغريبة"، وتنطلق الفكرة من سؤال الطّلبة والفقهاء عن نصوص المختصرِ الخليليّ، كما يَتوخّى البحث النّظرَ في دواعي ومنهج عرض هذه الأسئلةِ، مع بيان القيمة العلميّة والمنهجيّة في تحرير الأجوبة من قبل الفقهاء المجيبينَ.

الكلمات المفتاحية: قراءة؛ مختصر خليل؛ النّوازل الفقهية؛ الجواهر النّفيسة؛ التسوليّ.

Abstract:

This researcarch paper targets to monitor the scientific recruitment of the questions that related to abbreviated khalil ibn Ishaq (D :776H) , Through books of « annawazil alfikhya » citing and based on the « nawazil of Ali AL- Tossoulli » (D :1258H) , named of « Aljawahir alnaffissa fima yatakarrar mina alhawadith alghariba » , the idea start from asking the students and the scholars of fiqh about the texts of almokhtassar alkhalily , the research also seeks to be caareful in the reasons and method for presenting these questions , with an indication of the scientific and methodological value in editing answers by the respondents jurists.

Keywords: A reading ; Mokhtassar khalil ; Nawazil alfqhya ; Aljawahir alnaffissa ; AL-Tossoulli .

[1] المؤلف المرسل: رابح بوخاري البريد الإلكتروني: r.boukhari@univ-alger.dz

مقدّمة:

يعدّ المختصر الخليليّ من أهمّ المختصراتِ المعتمدة لدَى فقهاءِ المالكيَّة، ذلك لأنَّ مادَّته العلميّة ترجعُ في أصلها ونسبها إلى المدونةِ، ولقد حظيَ المختصر المذكور بعناية فائقة فوُجِّهت نحوَه الجهود كتْبا ورسما، وتأليفا وإبداعا ونظما، وعلى متنهِ المعوّل والمدار في الفتوى، لذا تمَّ توظيفهُ عمليًّا في كتب النّوازلِ الفقهيّةِ لدى المتأخرينَ بإيراد استشكالات المتفقهينَ وأسئلة المتعلّمينَ حوله، وبناءً على هذا الافتراض فتكمن أهميّة هذا التّقييدِ في إيقاف القارئ على هذه الأسئلة بغرض الخلوص إلى صورة شاملة ومتكاملة عنها، ولاستخلاص مهمّات عناصرها على وفق منهج قراءة النصِّ في استنطاقه ومساءلة أعماقه، وللكشف عن مسوغاتها ومبرراتها الواقعيّة، كما تبرز هذه الكتابة إسهامات المتأخرين من النوازليّين في إقحام هذا النوع من الأسئلة العلميّة المتعلقة بالمختصر الخليليّ ضمنَ كتب النوازل والفتاوى.

ومن أجلِ ذلكَ رأيت أن أنبّهَ على هذه الحيثيّة من خلالِ نوازل الجواهر النفيسة فيما يتكرر من الحوادث الغريبة للفقيه التسوليّ (ت:1258هـ) ؛ لذا ترجمت لهذه الورقة البحثيّة بـ: قراءة في الأسئلة المتعلّقة بالمختصر الخليليّ من خلال كتب النّوازل الفقهيّة "الجواهر النّفيسة للقاضي علي التسوليّ (ت:1258هـ) نموذجاً".

والبحثُ إذ يتعرّضُ لما ذكرَ؛ فإنّه يجيبُ عن الإشكالِ الآتي:

ما هي الدَّوافعُ التي أدَّت بالطّلبة والفقهاء إلى عرض مثل هذا النّمط من الأسئلةِ على الفقهاء النوازليين؟ ولماذا السّؤالُ عن المختصر الخليليُّ دون غيره؟ وما المنهج المستخدم في عرضِ السؤالات والإجابات المتعلقة بالمختصرِ؟ وما القيمة العلميّة والمنهجيّة المستفادةُ من تحريرات الفقهاء المجيبينَ؟

كلُّ هذا وغيره ما سأُحاولُ الإجابةَ عنه من خلال هذه الدّراسةِ التي وزعت مادّتها البحثيّة في المنهجيّة الآتي تبيانها:

المبحث الأوّل: التّعريف بالإمام التسوليّ وبكتابه الجواهر النّفيسة.

المبحث الثّاني: التعريف بخليل وبمختصره الفقهيّ.

المبحث الثّالث: قراءة في الأسئلة المتعلقة بالمختصر الخليليّ من كتاب الجواهر النّفيسة.

المبحث الرابع: قراءة في إجابات الفقهاء حول أسئلة المختصر الخليلي.

الخاتمة: وفيها بيان لنتائجِ البحثِ مع ذكرِ توصياته.

هذا، ونسأل الله تعالى أن يجعل هذا العملَ خالصا لوجهه الكريم، وأن ينفع به، وصلّى الله على نبيّنا محمّد، وعلى آله وصحبه وإخوانه إلى يوم الدّين.

المبحث الأوّل: التّعريف بالإمام التسوليّ وبكتابه الجواهر النّفيسة.

يتناول هذا المبحث الحديثَ عن التسوليّ وعن نوازله المسمَّاة بالجواهر النّفيسة، وذلكَ على النّحو الآتي:

المطلب الأوّل: التّعريف بالإمام التسوليّ.

سيركز هذا المطلب على التّعريف بالفقيه التسوليّ، وعليه فسأتناول كلّ ذلك من خلال الفرعين التّاليين:

الفرع الأوّلُ: السّيرةُ الذاتية للإمام التسوليّ.

أولا: اسمه ونسبه: اتّفقَ كلّ من ترجمَ لفقيهنا أنّ اسمه ونسبه هو: عليُّ بن عبد السلام بن عليّ، التُّسوليُّ أصلاً ومنشأً، الفاسيّ دار وقراراً، المدعو: مْدِيدَش، وكنيته أبو الحسن[1].

ثانيا: مولده ونشأته: لم تذكر الترجماتُ التي عقدت للتسوليِّ شيئا عن تاريخ ولادته، رغم كونه من المتأخّرينَ، ولا تحدَّثَ مترجَمُنا عن ولادته، فهذا الجانبُ من سيرته قد غلب عليه الغموض والإبهام، ولعلّ السّببَ في ذلكَ راجع إلى كونه ولد في البادية؛ إذ الغالبُ على أهل البوادي قلَّةُ الاعتناء بمثل هذه الأدبيات، وعلى كلّ حالٍ فالأمرُ هيّن، ولا نملك بينَ أيدينا الأداةَ الصّحيحةَ التي تمكّننا من الجزم بتاريخ معيّن، ولا للحديث عن نشأته، وهو بلا شكٍّ قد مرَّ في أطواره التّعليميّةِ بالمسلك والسلّم التعليميّ السّائدِ آنذاكَ في الطّلب.

ثالثا: وفاته: وبعد حياة مليئةٍ بالعطاء توفِّيَ مترجمنا –رحمه الله– صبيحةَ يوم السّبتِ خامس عشر من شوال سنةَ 1258هـ، (1842/11/19م) وصلِّيَ عليه بعد صلاة العصرِ بجامع القرويينَ، ودفن بفاسَ[2].

الفرع الثّاني: السيرة العلمية للإمام التسوليّ.

أوّلا: شيوخه: درسَ التسوليّ على الجلّة من علماء عصره، فكان من المبرزين، بيدَ أنّ كتبَ التّراجم لم تسعفنا بالحديثِ عن لائحة شيوخه إلا بذكرِ شيخين اثنين كان لهما الأثر البالغ في تكوين شخصيته العلمية والفكرية هما[3]: الشيخ حمدون بن الحاجّ (ت:1232هـ)، والشيخ محمد بن إبراهيم الدكّاليّ الفاسيّ (ت:1241هـ) –رحمهما الله تعالى–.

ثانيا: تلاميذه: أخذ عن فقيهِنا أعلام كثر نذكر من أبرزهم: أحمد بن العربي بن حسون الوزانيّ (ت:1282هـ)، والحسن بن محمّد الورياغليّ اللجائيّ الشّهير بكنبور (ت:1283هـ)، وعبد القادر بن أبي القاسم العراقيّ (ت:1288هـ)، ومحمّد الغالي اللجائيّ (ت:1289هـ).

ثالثا: مصنّفاته: وأمَّا عن جانب مؤلَّفاته ومصنّفاته: فلقد ترك مترجَمنا جملةً من المؤلَّفاتِ التي أفاد بها ذهنه السيّال، منها المطبوع والمخطوط، ومن جملة المهمّ منها[4]:

---

[1] انظر: عبد الكبير الكتانيّ، زهر الآس في بيوتات أهل فاس، ت: عليّ بن المنتصر الكتانيُّ، منشوراتُ النّجاح، الدّار البيضاء – المغرب، ط:1، 1422هـ، (244/1)، ومحمّد بن جعفر الكتانيّ، سلوة الأنفاس ومحادثة الأكياس بمن أقبر من العلماء والصّلحاء بفاس، ت: عبد الله الكتانيّ وحمزة الكتانيّ ومحمّد حمزة الكتانيّ، دار الثقافة، الدّار البيضاء، المغرب، د ت ط، (1/ 266).

[2] انظر: محمّد بن جعفر الكتانيّ، سلوة الأنفاس، (1/ 266).

[3] انظر: المصدر نفسه، (266/1).

[4] انظر: محمّد مخلوف، شجرة النور الزّكية في طبقات المالكية، ت: عبد المجيد خياليّ، دار الكتب العلميّة، بيروت – لبنان، ط:1، 1424هـ، (567/1)، وعبد الله كنون، النبوغ المغربي في الأدب العربي، المغرب، ط:2، 1480هـ، (302/1).

البهجة في شرح التّحفة (ط)، ويعدّ هذا المؤلَّفُ من أوسع كتبه انتشارا، وله حاشية على شرح التاوديّ على لاميّة الزقاق (ط)، وله أجوبة على مسائل الأمير عبد القادر في الجهاد (ط)، وله تكملة الفتح الكامل في شرح الشامل (خ) توجد منه نسخة بخزانة القرويين بفاس تحمل رقم: 460، وله الجواهر النفيسة فيما يتكرر من الحوادث الغريبة في فقه النوازل (خ)، وسيأتي إفراده بالذّكرِ في المطلب الموالي.

المطلب الثّاني: التّعريف بكتاب الجواهر النّفيسة للإمام التسولي.

خصَّصتُ هذا المطلبَ للتعريف بكتاب "الجواهر النفيسة"، فكان ما يلي:

الفرع الأوّل: عنوان الكتاب وصحّة نسبته إلى صاحبه ووصف نسخه الخطية.

أولا: عنوان الكتاب: أفصح التسوليّ في مقدّمة "الجواهر النّفيسة" عن ترجمة عنوان كتابه بقوله: "**وتَرجمْتُه بالجواهر النفيسة فيما يتكرر من الحوادث الغريبة**[1]".

ثانيا: صحّة نسبة الكتاب إلى صاحبه: نسبةُ هذه النّوازلِ إلى الإمام التسوليّ، نسبة مقطوع بها لا يساورها أدنى شكّ، وممّا يشهدُ لذلكَ أنّ المصنِّفَ نسبها لنفسهِ في مقدّمةِ الكتابِ بقوله: "**وبعد: فيقول أفقر العبيد إلى مولاهُ، الرّاجي عفوه في سرّه ونجواهُ؛ عليُّ بن عبد السّلام بن عليّ المدعو:مديدش، التسوليُّ، السبراريُّ أصلاً ومنشأ، الفاسيُّ داراً**"[2]، وكذلك تصريحه باسمه في خاتمة بعضِ الفتاوى التي أجابَ فيها بنفسه بقوله: "**وكتب علي التسوليّ لطف الله به**"[3]، وكذا إحالته على الكتابِ المذكور في غير ما موضع من كتبه الأخرى بقوله: "نوازلنا"[4]، فضلا عن إطباق كتب التّراجم والفهارسِ على أنّ له مؤلّفا في النّوازل.

ثالثا: وصف النّسخ الخطيّة لنوازل التسوليّ:

اعتمدتُّ في هذه الدّراسةِ البحثية على ثلاثِ نسخٍ خطيّة هذا بيانُ وصفها بإيجاز:

النّسخة الأولى (ت): وهي نسخة المكتبة الوطنيّة بتونس، وهي نسخة المصنّف، والتي تقع في أربعة أجزاء تحت الأرقام التّالية: **5354-5355-5356-5357**، وقد كانت من قبلُ ضمن خزائن مخطوطات المكتبة الصّادقيّة بالجامع الأعظم بتونس، وهي نسخة خالية من السّقط والتّحريم ومن تصحيف الكلمات، مسطرتها (**31**) في الغالب، ومقاسها (**31×20**)، وعليها وثيقةُ تملُّكٍ مهمّة حرّرها ابنُ المصنّف: خليل بن عليّ بن عبد السلام التسوليّ باسم العلامة محمّد الغالي اللجائيّ.

النّسخة الثّانية (ح): وهيَ نسخة الخزانة الحسنيّة بالرباط تحت رقم: 12574، وقد كانت من قبلُ ضمن مخطوطات المكتبة الزيدانية، تقع في ستة أجزاء متوسطة الحجم، مسطرتها (**25**) في الغالب.

النسخة الثّالثة (ع): وهي نسخة مؤسسة علال الفاسي بالرباط، رقمها: 363ع، تقع في مجلد واحدٍ من بداية الكتاب إلى قسم الذّبائح والضحايا، عدد صفحاتها: 389، وقد كتبت بخط مغربي جيد، مسطرتها (**26**)، مقاسها: (**23×18**).

---

[1] الجواهر النفيسة فيما يتكرر من الحوادث الغريبة، (ق1/ت).

[2] المصدر نفسه، (ق1/ت).

[3] المصدر نفسه، (ق272/ت).

[4] انظر على سبيل المثال: البهجة في شرح التّحفة، ت: محمّد عبد القادر شاهين، دار الكتب العلميّة، بيروت – لبنان، ط:1، 1428هـ، (2/123-191-192-198-353-404-565-559).

الفرع الثّاني: الباعث على تأليف الكتاب ومضمونه ومنهجه.

أولا: الباعث على تأليف كتاب النّوازل للإمام التسوليّ.

تعدّدت البواعثُ في تأليف الكتاب عند مترجَمنا كما أبانَ عن ذلكَ في مقدّمة كتابه، وبيان كلّ ذلك في الآتي بيانه:

1/ الجمع واللَّملمة لفتاوى المتأخرينَ بغرض الحفاظ عليها من التَّلف والضياع.

2/ ترتيب وتبويب المختلط من نوازل أبي فارس الزياتيّ (**ت:1055هـ**)[1] الموسوم بالجواهر المختارة مما وقفت عليه من النوازل بجبال غمارة، وقد مرّ هذا الاعتناء بمرحلتين كما أشار إلى ذلك التسوليّ؛ الأوَّل منهما: اعتناء أبي القَاسم العَميري (**ت:1178هـ**)[2] الذي "**أبقاها على حالها من اِختلاط مسائلها من غير ترتيبها ولا تبويبها، ولا إلحاقِ كلِّ مسألةٍ بمحلّها وبابها المعهود لها**"[3]، وثانيهما: اعتناء التسولي بنوازل الزياتيّ تبعا لعملية أبي القاسم العَميريّ.

3/ تسهيل الرجوع إلى فتاوى الأئمّة النوازليّين من المتقدّمين والمتأخرينَ.

ثانيا: مضمون الكتاب.

يضمُّ الكتاب بين دفّته فتاوى فحول الفقهاء من المتقدّمين والمتأخرين مرتبةً ومبوبةً على نسقِ مختصر خليل كما قال: "**رتبتها على ترتيب أبواب مختصر الشيخ خليل**"[4]، حتَّى جاءت هذه النَّوازل موسوعةً علمية تقاربُ كتابَ المعيار المعرب من حيث القيمةُ والحجم الكميّ للفتاوى، وعلى أيِّ حالٍ فهذه النّوازل التي جمعها مترجَمُنا قد كان الحظّ الأوفر فيها لفقهاء الغرب الإسلاميِّ خاصّة لطبقة الأعلام المتأخرينَ منهم، وذلكَ راجع للانتماء الجغرافيّ للمصنِّف.

ثالثا: منهجُ المؤلِّف في نوازله.

استهلَّ القاضي التسوليّ موسوعته النوازليّة بوضعِ جملةٍ من المقوّماتِ والإشاراتِ المنهجيّة التي ألزم نفسه باتّباعها والسيرورة على منوالها، وقد قمتُ بتسطير وتتبّع الأهمّ منها على النحو الآتي:

1/ ترتيب الفتاوى المستخرجة والمضافة على ترتيب أبواب المختصر الخليليّ.

2/ الاعتماد على التّرميز لبعض الأسماء من المفتين.

3/ عدم حذف المكرر من الفتاوى المزدوجة في موضوعها لتعلُّقها بأبواب متعدّدةٍ ممّا يستدعي تكرارها.

---

[1] هو عبد العزيز بن الحسن بن يوسف الزياتي، يكنّى بأبي فارس وبأبي محمّد، كان أستاذا فقيها عالما، من أشهر مؤلفاته: الجواهر المختارة مما وقفت عليه من النوازل بجبل غمارة، وشرح على منظومة أحكام الذّكاة، توفّي بتطوانَ سنةَ: **1055هـ**. انظر ترجمته: محمّد بن الطيّب القادريّ، نشر المثاني لأهل القرن الحادي عشر والثّاني، ت: محمّد حجي وأحمد التوفيق، (ضمنَ موسوعة أعلام المغرب)، دار الغرب الإسلامي، تونس، ط:2، 2008م، (1421/4)، ومحمّد داود، مختصر تاريخ تطوان، المطبعة المهدية، تطوان – المغرب، ط:1، 1375هـ، (279/1).

[2] هوَ أبو القاسم بن سعيد العميري الجابري التادلي المكناسيّ، كان فقيها أديبا مشاركا، من أشهر مؤلّفاته: شرح على العمل الفاسيّ، والتّنبيه والإعلام بفضل العلم والأعلام، توفي سنة: **1178هـ**. انظر ترجمته: عبد السلام ابن سودة، إتحاف المطالع بوفيات أعلام القرن الثّالث عشر والرّابع، ت: محمّد حجي وأحمد التوفيق (ضمن موسوعة أعلام المغرب)، دار الغرب الإسلامي، تونس، ط:2، 2008م، (2382/7)، وخير الدّين الزّركليّ، الأعلام، دار العلم للملايين، بيروت – لبنان، ط:15، 2002م، (176/5).

[3] الجواهر النفيسة، (ق1/ت).

[4] الجواهر النفيسة، (ق1/ت).

4/ التخلف عن النّظرِ التناسبيّ في ترتيب الفتاوى، ولعلّ ذلك راجع إلى تعدُّد وكثرة المراجع النوازلية لديه.

5/ ترك الردّ على من ارتكبَ الضعيفَ أو الشاذَّ في فتواه، لعدم سَعة الوقت، كما اعتذرَ بذلكَ.

المبحث الثّاني: التعريف بخليل وبمختصره الفقهيّ.

يتناولُ هذا المبحثُ التّعريفَ برائد المدرسة المالكيّة المصريّة خليل بن إسحاقَ الجنديّ وبمختصره الفقهيّ، ولذلك انتظم هذا المبحث في المطلبين التّاليين:

المطلب الأوّل: التعريف بخليل بن إسحاقَ.

يهتمّ هذا المطلبُ بدراسة الحياةِ الشّخصيّة والعلميّةِ لخليل بن إسحاقَ، وذلك من خلال الفرعين التّاليين:

الفرع الأوّل: السيرة الذاتية للإمام خليل.

أولا: اسمه ونسبه: هوَ خليل بن إسحاقَ بن موسى، المعروف بالجنديّ، يكنَّى بأبي المودّة، ويلقّب بضياء الدّين[1].

ثانيا: مولده ونشأته: لم تفصح كتب التّراجمِ عن زمانِ ومكان ولادة الإمام خليلٍ، فقد أغفل هذا الجانب من سيرته، ولأنّ محلَّ أسرته، وموضعَ سكناه كان بمصرَ فمن المرجح أن يكون ولد بمصر، ثمّ إنّ والده كان حنفيّا؛ لكنّه لكثرة ملازمته لابن الحاجّ الفاسيّ (ت:737ه) صاحبِ المدخل شغلَ ولده بالمذهب المالكيّ[2]، وعلى هذا فاتّصال فقيهنا بالمذهب المالكي كان في وقت مبكِّر، ولا نجدُ في ترجمته أنّه زاوجَ بين المذهب المالكيّ ومذهب أبي حنيفةَ الذي هو مذهب أبيه، وعلى كلٍّ فخليل نشأ بالقاهرة التي كانت في عصره من أهمّ مراكز الإشعاع العلميّ والثقافيّ، وتلقّى علومَ عصره على الجلّة من علماء وقته على الطّريقة المعهودة في الطّلب، وقد وصفه الحفيدُ ابن مرزوق بأنّه: "كان من أهل الدّين والصّلاح والاجتهاد في العلم إلى الغاية حتّى إنه لا ينام في بعض الأوقاتِ إلا زمنا يسيراً بعد طلوع الفجرِ، ليريح النّفسَ من جهد المطالعة والكَتب"[3].

ثالثا: وفاته: وبعد حياة حافلة ومليئةٍ بالعلم والرئاسة للمذهب المالكيّ توفّيَ –رحمة الله عليه– ثالث عشر ربيع الأوّل سنة ستٍّ وسبعين وسبعمائة على الصّحيحِ، كما حكاه الحفيدُ ابن مرزوقٍ عن ناصر الدّين الإسحاقيّ، وتابعه في ذلك صاحب نيل الابتهاج[4].

الفرع الثّاني: السيرة العلمية للإمام خليلٍ.

أولا: شيوخه: تلقّى صاحبُ المختصرِ علومَه على الجِلّة من أعلام عصره ومصره، وفي مقدِّمتهم[5]: ابن الحاجّ الفاسيّ (ت:737ه)، وعبد الله المنوفيّ (ت:749ه) وغيرهما ممّن في طبقتهما من فحول الشّيوخ.

---

[1] انظر: محمّد مخلوف، شجرةُ النّور الزّكيّة، (321/1)، والتنبكتي، نيل الابتهاج بتطريز الدّيباج، ت: عبد الحميد عبد الله الهرامة، دار الكاتب، طرابلس – ليبيا، ط:2، 2000م، (168/1).

[2] انظر: ابن حجرٍ، الدّرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، ت: محمّد عبد المعيد ضان، مجلس دائرة المعرف العثمانية، صيدر أباد – الهند، ط:2، 1392ه، (207/2).

[3] ابن مرزوق الحفيد، شرح مقدّمة مختصر خليلٍ من المنزع النّبيل، ت: حافظ عبد الرحمن محمّد خير، دار المذهب، نواقشوط – موريتانيا، ط:1، 1437ه، ص(39).

[4] انظر: شرح مقدّمة مختصر خليل من المنزع النبيل، ص(40)، والتنبكتيّ، نيل الابتهاج بتطريز الدّيباج، ص(172).

[5] انظر: ابن حجر، الدّرر الكامنة، (207/2)، ، والتنبكتيّ، نيل الابتهاج بتطريز الدّيباج، (169/1)، ومحمّد مخلوف، شجرة النّور الزّكية، (321/1).

ثانيا: تلامذته: وعنه تخرج عددٌ وافرٌ من الفقهاء، وفي طَلِيعتهم[1]: ابن فرحون (ت:799هـ)، وناصر الدّين محمّد بن عثمان الإسحاقيّ (ت:810هـ)، وبهرام بن عبد الله (ت:805هـ)، وعبد الله بن مقداد الأقفهسيّ (823هـ)، والقاضي يوسف البساطيّ (ت:829هـ)، وغيرهم من كبار الفقهاء.

ثالثا: مصنفاته: خلَّف خليل ثروة علميّة مهمَّة كتب الله لها القَبول والتّداول بين أيدي النّاسِ إلى يومنا هذا، منها المطبوع والمخطوط، ومن أبرز كتبه المطبوعة[2]: شرح مختصر ابن الحاجب الفرعيّ الموسوم بالتّوضيح، وله المناسك، والمختصر الفقهيّ، والذي سَيكون محورَ اهتمامي في المطلبِ الآتي.

المطلب الثّاني: التّعريف بالمختصر الخليليّ.

لما كانَ موضوع البحث متعلّقا بالمختصر كان لزاما علينا التّعريفُ به، وذلك من خلال الآتي بيانه:

الفرع الأول: عنوان الكتاب وصحة نسبته إلى صاحبه.

أولا: عنوان الكتابِ: أمّا عنوان الكتابِ فقد اتّفقَ شراحه ومترجموه على أنّ اسمه "المختصر" كما هو مشهور ومتداول[3]، وبهذا العنوان تمّ طبعه.

ثانيا: نسبة الكتابِ إلى صاحبه: وأمّا عن نسبته إليه، فهو أمر مقطوع بصحّته من غير تردّدٍ على أساس أنّه كتاب اتّفق مترجموه على نسبته إليه، وهو من الشهرة بمكان[4].

الفرع الثاني: مصادر الكتابِ ومكانته في الفتوى والقضاء.

أوّلا: مصادر الكتاب: لقد اجتمعَ لمختصرِ خليلٍ مكانة عظيمة عند فقهاء المالكيّة، فعلى منوال ابن الحاجب نسجه[5]، وعلى جملةٍ جملةٍ من المصادر المتنوعة والموارد المتعددة استقَى مادّته العلميةَ كما صرّح بذلكَ في مقدّمة مختصره، وجملة المصادرِ التي ذكرها في مقدِّمته[6]: المدوّنة برواية سحنون التنوخيّ (ت:240هـ) عن ابن القاسم العتقيّ (ت:191هـ) عن الإمام مالك (ت:179هـ)، والتبصرة لأبي الحسن اللَّخميّ (ت:478هـ)، والجامع لابن يونسَ الصقليّ (ت:471هـ)، والمقدّمات الممهّدات والبيان والتّحصيل كلاهما لابنِ رشدٍ الجدُّ (ت:520هـ)، وشرح التّلقين للمازريِّ (ت:536هـ)، وإلى كلٍّ أشار برموزٍ وإشارات يطول جلبها، غيرَ أنّ الوقوفَ عليها في مَوضعها متعيّن لقيام مادّة الكتاب عليها.

ثانيا: المكانة العلمية للمختصر الخليليّ في الفتوى والقضاء.

---

[1] انظر: محمّد مخلوف، شجرة النور الزكية، (321/1).

[2] انظر: الجلال السيوطيّ، حسن المحاضرة في تاريخ مصرَ والقاهرة، ت: محمّد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربيّة، مصر، ط:1، 1387هـ، (460/1)، وعمر رضا كحالة، معجم المؤلفينَ، مكتبة المثنّى، بيروت – لبنان، د ت ط، (114/4).

[3] انظر: ابن فرحون، الدّيباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب، ت: محمّد الأحمديّ أبو النّور، دار التّراث للطبع والنّشر، القاهرة – مصر، د ت ط، (358/1)، وابن القاضي المكناسيّ، درة الحجال في أسماء الرجال، ت: محمّد الأحمدي أبو النور، دار التراث (القاهرة) – المكتبة العتيقة (تونس)، ط:1، 1391هـ، (257/1).

[4] انظر: شرح مقدمة مختصر خليل من المنزع النبيل، ص(40).

[5] قال ابن غازي المكناسيُّ (ت:919هـ): "وأما نسجه على منوال ابن الحاجب في بعض اصطلاحه فواضح". شفاء الغليل في حلّ مقفل خليلٍ، ت: أحمد بن عبد الكريم، مركز نجيبويه للمخطوطات وخدمة التّراث، القاهرة – مصر، ط:1، 1429هـ، (115/1).

[6] انظر: مختصر خليل، ت: أحمد جاد، دار الحديث، القاهرة – مصر، ط:1، 1424هـ، ص(11).

اشترط العلماء لصحّة اعتماد الكتب في الفتوى شرطين: أولهما: صحَّة نسبتها لمؤلِّفيها، وثانيهما: صحتها في نفسها بأن يكون ما فيها صحيحا[1].

وعلى هذا فمختصر خليلٍ صحيحٌ في نسبته من غير شكّ، صحيح في مادّته من غير ريب، ذلكَ لأنّه اعتمدَ على ما به الفتوى من أقوال المذهب، وإذا ما رمتَ النّظرَ في كتب الفتاوى لدى المتأخرينَ وجدتَّ اعتماد واستنادَ المفتينَ على المختصر الخليليّ من تنزيل نصوص هذا الأخير على الحوادث والواقعات، ولهم في ذلك مقاصدُ منها: التّأكيدُ على صحَّة الفتوى، وليتحرّرَ كون الفتوى على المشهور أو المعتمد من المذهبِ، وهو نوع من الحراسةِ الفقهيّة المذهبيّة حتّى لا يرتكبَ غير المذهب، أو يعتمد على غير المشهور أو المعتمد الذي به الفتوى، وللإمام الحطّاب الرعيني (ت:954ه) عبارة لطيفة في تبيينِ القيمةِ العلميةِ والمنهجيّةِ التي حظيَها كتابُ المختصرِ الخليليِّ بأنّه: "كتابٌ صَغُرَ حجمه، وكثُر عِلمه، وجمعَ فأوعَى، وفاق أضرابه جنسا ونوعا، واختصّ بتبيين ما به الفتوى، وما هو الأرجح والأقوى، ولم تَسمح قريحةٌ بمثاله، ولم يَنسج ناسجٌ على منواله"[2]، وعلى هذا فلا يصحُّ تنزيل عبارات الأئمّة في ذمّ المختصرات على مختصر خليل وما شاكله من المختصرات المعتمدة؛ إذ كلاهم واقع في سياق الحديث عن "المختصرات الغريبة أرباها"[3]كما هي عبارة صاحب نفحِ الطّيب لا في الكلام عن المختصراتِ بإطلاق.

المبحث الثّالث: قراءة في الأسئلة المتعلقة بالمختصر الخليليّ من كتاب الجواهر النّفيسة.

إنّ الدّراسةَ المسطّرةَ لهذه القراءة فيما يخصُّ السّائلَ تقتضي منّا تحديدَ أصناف السّائلين عن المختصر الخليليّ، كما أنّ معرفتنا بأصناف السّائلين تقتضي منّا الوقوفَ على المنهج المستخدم في عرض السؤالات والمباحثات مع بيان المبررات والمسوّغات الواقعيّة التي أدّت إلى ورود مثلِ هذا النّمط من الأسئلة، ولذلكَ فإنّ هذا المبحث قد انتظم في المطالب الآتي بيانها:

المطلب الأوّل: أصناف السّائلينَ عن مختصرِ خليل من خلال نوازل الجواهر النفيسة.

يهتمُّ هذا المطلبُ بتتبّع أصنافِ السّائلينَ عن مختصر خليلٍ وشراحه، وذلك من خلال الفرعين التّاليين:

الفرع الأول: أسئلة الفقهاء والعلماء عن المبهمات من مختصر خليلٍ.

من مصادرِ الأسئلة الواردة على مختصر خليلٍ، أسئلةُ الفقهاءِ والعلماء، فالمستفتي هنا هوَ الفقيهُ الذي يرفع هذه الأسئلةَ العلميةَ إلى من هوَ أفقه منهُ بغرضِ التّحقيقِ والتّدقيق في المسائلِ، والتي قد تتجاوزُ المدنَ والآفاقَ أحياناً بغرض تحصيلِ الجوابِ العلميّ المراد، ومن أمثلة هذا الصّنف الذي أورد له التسوليُّ في نوازله ؛ أسئلة الفقيه بركة التطوانيِّ(**ت:1120ه**)[4] التي رفعها إلى العلّامة الفقيه أبي

---

[1] انظر: محمّد بلحسان، المصادر المعتمدة للإفتاء في المذهب المالكي، (دورة المنهجيّة الفقهيّة في مؤلفات المذهب المالكيّ)، مركز البحوث والدّراسات في الفقه المالكي، المغرب، ط:1، 1436ه، (201/1).

[2] مواهب الجليل في شرح مختصر خليل، دار الفكر، ط:3، 1412ه، (2/1).

[3] المقري التلمساني، نفح الطيب، ت: إحسان عبّاس، دار صادر، بيروت – لبنان، ط:5، 1997م، (276/5).

[4] هو عليّ بن محمّد بن محمَّد بن بركةَ الأندلسيُّ التّطوانيُّ، يكنّى بأبي الحسَنِ، كان فقيها مشاركاً، من أشهرِ مؤلّفاته: مناسك الحجّ (خ)، وحاشية على المكوديّ (خ)، والأربعون حديثا في فضل الجهاد والرباط (ط)، توفّي سنة: (**1120ه**). انظر ترجمته: محمّد بن الطيّب القادريّ، نشر المثاني (ضمن موسوعة أعلام المغرب)، (1933/5)، ومعلمة المغرب، إنتاج: الجمعيّة المغربيّة للتأليف والترجمة والنشر، مطابع سلا، المغرب، 1410ه، (1186/4).

أبي الخيراتِ مصطفى الرماصيّ المعسكريّ(**ت:1136هـ**)[1] فيما أشكل عليه من مختصر خليلٍ وشراحه، والتي جاء في مطلعها: "**هذه أسئلةٌ أوردها بعضُ الأئمّة على علماء القاهرة حرسها الله تعالى لما وقع التشكّك له فيها لقصر باعه، وقلّة اطّلاعه، فاعتذروا، فامتنعوا مقرّرين بأنّهم غيرُ مشتغلين بالأجوبةِ، فأجاب عنها العالم العلّامةُ وحيدُ عصره، وفريدُ دهره سيدي محمّد المصطفى الرمّاصي**"[2] ، وقد أقحمَ الفقيه التسوليّ هذه الأسئلةَ مع أجوبتها في نوازله على حسب التّبويب الفقهيّ عنده، والذي هو على نسقِ مختصرِ خليل كما صرَّح بذلك في المقدّمة، مع الترميز لها بـ "**سؤال ومنها**"[3]، وعلى هذا فالسّائل هنا هو الفقيه بركة التطوانيّ من المغرب الأقصى الذي يحاول استصدار أجوبة فيما يخصّ مختصرَ خليل من خارج قطره، والمجيب هو الفقيه الرماصيّ من الجزائر، وممّا يسترعي الانتباهَ في هذه المراسلات والمكاتبات العلميّةِ أنها من قبيل المباحثات عن المبهمات التي تجاوزت محيطها الجغرافيّ لمقاصد معيّنة، فلا يسأل الفقيه أو العالم عن الواضحات من المختصر، وإنّما الواقع منها فحصُ العبارات العويصة أو المشكلة، وإن كانَ بركة التطواني قد وقع في بعض سؤالاته ما استغربه الرماصيُّ في بعثه إلى الآفاق، ومن ذلك قوله: "**وأمّا ما ذكَرتَه من كلام أحمدَ (ز) فما أدري ما أشكلَ عليكَ، وكلامه ظاهر**"[4]، وقوله:"**وأما مسألة الثّوبين فما أدري ما أشكل عليكم فيها، والنّقل فيها محرّر**"[5] وقوله:"**مسألة المأمومِ يسلِّم لظنّ سلام إمامه، ثمّ يقوم للقضاء إن كان مَسبوقا ليست بغريبة النّقلِ حتّى يُبعث فيها للآفاق البعيدة، بل هيَ في الكتبِ المتداولة بين الطّلبة**"[6].

الفرع الثاني: أسئلة طلبة العلم عن الواضحات والمشكلات من مختصرِ خليلٍ.

وفي المقابل من أسئلة الفقهاء على مختصرِ خليلٍ وشرّاحه تأتي أسئلة الطلبة الباحثينَ والدّارسينَ الذين تتفاوت درجاتهم في مسار طلب الفقه عموما، ولشدّة صعوبة ألفاظ المختصر كان من الطبيعيّ جدّا أن ترِد حوله الأسئلة من قبل طلبة العلم سواء في المشكلات أو الواضحات من عباراته، على أنّ هذا

المختصر تمّ وضعه أصالةً للطّالبِ المحصّلِ، فلا يصلحُ للمبتدئ ولا للمتوسّط، وهذا ما أكّده الحجويُّ (ت:1376هـ) بقوله: "لكن في الحقيقة أنَّ الذي أجهز عليه -أي الفقهَ- هم الذين جعلوه -أي مختصر خليل- ديوان دراسة للمبتدئين والمتوسطين، وهو لا يصلح إلا للمحصّلين على أنَّ صاحبه قال في أوله، «مبيّنًا لما به الفتوى» ، ولم يقل: (جعلته لتعليم المبتدئين) فلا لومَ عليه"[7].

المطلب الثاني: المسوّغات الواقعيّة للأسئلة عن مختصرِ خليل ومنهجية عرضها.

[1] هو مصطفى بن عبد الله بن مومن الرماصيّ المعسكريّ، يكنّى بأبي الخيراتِ، كان فقيها محقّقا مدقّقا، من أشهر مؤلّفاته: حاشية على شرح الشّمس التتائيّ على المختصر (ط)، وأجوبة على بركة التّطوانيّ فيما أشكلَ عليهِ من مختصر خليلٍ (ط)، توّفي سنة: (**1136هـ**). انظر ترجمته: محمّد مخلوف، شجرة النّور الزّكية، (482/1)، والحفناويّ، تعريفُ الخلف برجالِ السّلف، مطبعة بير فوفتانة، الجزائر، 1364هـ، (566/2).

[2] الجواهر النفيسة، (ق14/ت).

[3] المصدر نفسه، (ق1/ت).

[4] الجواهر النفيسة، (ق15/ت).

[5] المصدر نفسه، (ق15/ت).

[6] المصدر نفسه، (ق43/ت).

[7] الفكر السّامي في تاريخ الفقه الإسلاميّ،، دار الكتب العلميّة، بيروت – لبنان، ط:1، 1416هـ، (278/2).

يروم هذا المطلبُ الكلامَ عن المسوغاتِ والمبرراتِ الواقعيّة التي أدّت إلى ورود مثل هذا النَّمط من الأسئلة مع الكشفِ عن المسلك المعتمد في عرض السؤالات والإشكالات، ولذلك قسمته إلى فرعينِ؛ هما كالآتي:

الفرع الأول: المسوغات الواقعية للأسئلة عن مختصر خليل.

تكمن المبررات في جملةٍ من النّقاط والإشارات، فمنها ما هو متعلِّق بالكتاب ذاته، ومنها ما هو متعلق بالمنهج العلميّ السّائد إذّاك، وفيما يلي بيانٌ لأهمّ تلك المسوغات:

المسوّغ الأوّل: فشوّ ظاهرة التّقليد المذهبيّ.

من جملة المسوّغات التي تجيء في الطّليعةِ هيمنة ظاهرة التّقليدِ المذهبيّ خاصّةً مع عكوف النّاس على حفظ الفقهيّاتِ مع عزوف شديد عن علم أصول الفقه الإسلاميّ[1]، فظهرَ السّؤالُ إثر هذا لدى المتعلِّمينَ والدَّارسينَ عن فقهِ مختصرِ خَليلٍ وشرّاحهِ، وغابتِ الأسئلةُ عن فقهِ إلحاقِ غيرِ المنصوصِ بالمنصوصِ من المذهبِ، والمتمثِّل في التّخريجِ الفقهيِّ، ولم ترِدِ الأسئلةُ كذلكَ عن نُصوصِ الوحيينِ إلا مَا نَدُرَ، حتّى "اقتصروا على حفظِ مَا قلَّ لفظه، ونزرَ حظّه، وأفنوا أعمارهم في فهم رموزه، وحلِّ لغوزه، ولم يصلوا إلى ردّ ما فيه إلى أصوله بالتّصحيح، فضلاً عن معرفةِ الضّعيفِ من ذلك والصّحيح"[2]، وبهذا انتشرَ التّقليدُ عند المغاربة حتَّى قيلَ بأنّ: رتبةِ الاجتهادِ في المغرب معدومة[3]، وبهذا المبرّر اعتذرَ النُّظّار والأئمّة عن الولوج في مقام حركة الاجتهاد إلى أن قال أبو عبد الله بن مرزوق: "فإنّ مثلنا من المقلّدينَ لا يقيس، ولو كانت أقوال الإمام لمقلِّده كنصوصِ الشّارع للأمّة"[4]، وإذا تقرّر هذا عُلم ما للتّقليدِ من أثر بالغ في ورود مثل هذا النّمط من الأسئلة المتعلّقة بالمختصر الخليليِّ أو بغيرهِ من كتبِ الفروع المذهبية.

المسوّغ الثّاني: انتشار ظاهرة تأليف المختصرات والاقتصار عليها في التمذهب.

وممّا يضاف إلى جملة المسوغات المهمّة، كثرة تأليف المختصراتِ الفقهيّة القائمة على تكثير المعاني وتقليل المباني مع الاقتصار على مادّتها في التّدريس والفتوى والقضاء، والذي أدّى إلى ضعفٍ ملحوظٍ في سيرورة النّظرِ الاجتهاديّ، ومن جملةِ تلكَ الكتبِ التي قامت على تقليلِ الألفاظ وتكثيرِ المعاني؛ مختصر خليل بن إسحاقَ، وبشدّةِ الاعتناء بهذا الأخيرِ وغيره أُسدل السّتار عن جملة من أمّهات الكتب حتّى صارت لدى المتأخّر بعيدةَ المنال، فهذا الفقيهُ أبو محمّدٍ الحسينُ بن خَجُّو (**ت حوالي:970هـ**)[5] يعتذرُ عن عدمِ توفّرِ كتابِ العتبيّةِ عنده بعد سؤالٍ رُفع إليه بخصوصها، كما جاء في الجواهر النفسية: "مسألة: قال المؤلّف:كنّا سألنا عنها سيّدي عثمان التيجانيّ، فأجابنا بما نصه: قال ابن القاسم في العتبيّة: من ابتلع نخامةً، وهو في الصَّلاة فصلاته باطلة، انظر سيّدي

[1] قال المقّري في نفح الطيب (209/1) عندَ معرض حديثه عن علوم أهل الأندلس: "وعلم الأصول عندهم متوسط الحال".

[2] المصدر نفسه، (276/5).

[3] قال ابن عبد السّلام: "وأمّا رتبة الاجتهاد؛ فإنّها في المغرب معدومة". الونشريسيّ، المعيار المعرب، إخراج جماعة من الفقهاء بإشراف محمّد حجيّ، 1401هـ، (363/6).

[4] الونشريسيّ، المعيار المعرب، (342/5).

[5] هوَ الحسين بن محمّد ابن خجّو الحسانيُّ، يكنّى بأبي محمّد، كان فقيها مدرسا مفتيا، له فتاوى تدلُّ على مدى اطّلاعه في النّوازل والأحكام الفقهيّة، توفّي حوالي سنة: **970هـ**. انظر ترجمته: محمّد حجّي، الحركة الفكرية بالمغرب في عهد السعديين، مطبعة فضالة، المغرب، 1398هـ، (461/2).

لنا في العتبيّة؟ وحقّق لنا ذلك كما ينبغي؟ فأجاب: وأما مسألة العتبيّة التي طلبت منّا تحقيقها، فالعتبيّة ليست عندنا، ولم أطّلع في ذلك إلّا على ما كتبتُ لك به قبل اليوم من الخلاف في تفطير الصّائم إذا ابتلع نخامة وصلت إلى لسانه..."[1].

وبهذا اعتنى النّاس بمختصرِ خليلٍ على حسابِ كتبِ التّراثِ، وذلكَ راجع إلى عاملِ "قصور الهمم عن الإكثار، وميلها إلى الإيجاز والاختصار"[2]، وهو الواقع الذي حكاه التنبكتيّ (**ت:1036هـ**) بقوله: "فقلَّ أن ترى أحدًا يعتني بابن الحاجب فضلًا عن المدونة، بل قصاراهم الرسالة وخليل، وذلك علامة دروس الفقه وذهابه"[3].

المسوّغ الثّالث: صعوبة عبارات وألفاظ المختصر الخليليّ.

ومن جملة المسوّغَات المتعلِّقة بالكتابِ، صعوبة ألفاظه، وفرط إيجازه، وبسببِ هذا المعنى الأخيرِ تولّدتِ هذه المباحثات المتعلِّقة بالكشف عن خفيّات مختصر خليل وشراحه، وانصبّت حولَه المساعي والجهودُ، ومن جملة تلكَ المساعي محاولة التفقّه بفكِّ عبارات مختصرِ خليلٍ من قبل الطّلاب والفقهاء فيما يشكل عليهم من مسائله وعبارات شراحه بمراسلة العلماء ومباحثتهم رجاء الكشفِ عن المادّة الفقهيّة فيه منطوقا ومفهوما، ولذا فإنّ طلب فقه مختصر خليلٍ وشراحه كان محلَّ اعتناء شديدٍ من قبل الطلبة والفقهاء جميعاً، فهذا بركة التّطوانيّ (ت:1120هـ) يقول في مطلعِ رسالته للرماصي المعسكريّ (ت:1136هـ) كما في الجواهر النّفيسة: "هذا ذكرُ ما وقع التشكك فيه لبعض من قصر باعه، وندرَ اطّلاعه من كلام المختصرِ، فآمل أيضا من ذلك من يقف عليه من فقهاء القاهرة حرسها الله تعالى ممّن عنى بالكتاب المذكور، وتعرّف ما فيه من مصحّح ومشهور، والله سبحانه المستعان، وعليه التّكلان، وربّما انجرّ التشكّك والالتباسُ إلى غير متن الكتاب المشار إليه من شروحه، ومتبوعه وأصول النّقل، ونحو ذلك حسبما يوقف عليه، والله سبحانهُ يجازي بمنّه ويكافي"[4]، فهذا النصُّ يدلّ دلالةً واضحةً على أنّ الفقهاء كانت تشغلهم قضيّة فهم ألغاز المختصر وحلّ مشكلاته، فإذا فهموه وُثِقَ بعلمهم وإلا فلا؛ لأنّه لا ثقةَ لفقيه أو مفتٍ غير محصّل لمعاني خليلٍ على حدّ تعبير بعض أئمّة المغرب في قولهم: "على المفتي أن يقرأ مختصر خليل كل سنة، وإلا فلا يوثق بفتواه"[5].

الفرع الثاني: منهج عرض الأسئلة المتعلقة بمختصر خليل.

يرادُ بمنهجِ عرض الأسئلة المتعلِّقة بمختصرِ خليلٍ، الكشفُ عن الأسلوبِ المتوخّى في طرحِ السؤالات والمباحثاتِ من قبل الدّارسين والباحثينَ، وبناءً هذا فنستطيع استخلاصَ الملامح العامّة لمنهج عرض الأسئلة على اختلاف درجات سائليها من خلال النّقاط التّالية:

أولا: منهجيّة عرض السّؤال لدى طلاب العلم في دراسة المختصر الخليليّ: قد يكون طالب العلم هو السّائلُ عن مختصر خليلٍ كما مرّ ذكره في أصناف السّائلينَ، ولذلكَ نجده أحيانا يقتصر في السؤال على طلب تصوّر العبارة وحلّ مقفلها كقوله: "ما

[1] الجواهر النفيسة، (ق33/ت).

[2] مختصر ابن الحاجب ومعه رفع الحاجب للتّاج السبكيّ، ت: علي محمّد معوض وعادل أحمد عبد الموجود، عالم الكتب، لبنان – بيروت، ط:1، 1419، (229/1).

[3] نيل الابتهاج بتطريز الدّيباج، ص(171).

[4] الجواهر النفيسة، (ق14/ت).

[5] الحجويّ الثعالبيّ، الفكر الساميّ في تاريخ الفقه الإسلاميّ، (486/2).

معنى قول خليل" "ما تفسير" "وهل يتناولها قول خليل" "بين لنا مراده بقوله" "وسئل عن بيان وتوضيح قول الشيخ خليل" الخ، وللتّمثيل على ذلكَ نختار نموذجين من هذا الصِّنف في سؤالاته على ابن ناصر الدّرعيّ (ت:1085هـ) [1]:

1/ "**وسئل**: ما تفسير: «وزيتونٌ مُلِّحَ»[2]؟

فأجاب: ثمرة الزّيتون إذا ملّحت بملح نجس فلا تقبل التّطهيرَ"[3].

2/ "**وسئلَ**: ما معنى: «وفخار بغوّاص»[4].

فأجاب: إنّ إناء الفخّارِ إذا سبقت إليه نجاسة مائعة، فغاصت فلا يقبل التّطيرَ أبداً"[5].

وفي بعض الأحيان يورِد الطالبُ على السؤال طلب إزالة الإشكالات الواقعة لديه في دراسته لنصوص المختصر كمحاولة منه لإقامة الدلائل أو دفع المعارض الواقع لديه، وذلك حتّى يأخذ العبارةَ على أكمل وجهٍ من الفهم الدّقيق مع التّحقيق، وللتّمثيل على ذلكَ نكتفي بسؤالٍ واحدٍ موجّه إلى كلٍّ من محمّد بن سودة (**ت:1076هـ**)[6] وإلى عبد القادر الفاسي (**ت:1091هـ**)[7] –رحمهما الله الله تعالى–:

1/ السّؤال الموجه إلى ابن سودة: "ما معنى قول **خليلٍ**: «نيَّة الصّلاة المعيّنة»، هل تعيّن المعاينة أنّها فرض على الأعيان أو أنّها ظهر مثلاً أو عصر، وهل يحتاجُ أن يستحضر في ذهنه فرضيتها مع ذلك، وهل يحتاج أن يذكر مع نيّته في الظُّهر زوالَ الشّمس أو انصرام القامة في العَصر فإنّها لا تتعيّن إلّا بسببها؛ إذ كلتاهما نهاريتان سريّتان رباعيّتان؟"[8].

2/ السّؤال الموجه إلى عبد القادر الفاسيّ: "ما معنى قول سيّدي **خ**: «نيّة الصّلاة المعيّنة»[9]، هل معنى المعيّنةُ أنّها فرضٌ على الأعيان؟ أو أنّها ظهرٌ مثلاً أو عصرٌ؟ وهل يحتاج أن يستحضرَ في ذهنهِ فرضيّتها مع ذلكَ؟ وهل لابدَّ معَ نيّة الظّهرِ أن ينويَ زوالَ الشّمس، أو انصرام القامة في العصر؟ فإنّها لا تتعيّن إلّا بهمَا؛ لأنّهما نهاريتانِ سريّتانِ رباعيّتانِ؟"[10].

---

[1] هوَ محمّد بن محمّد بن أحمد بن ناصر الدّين الدّرعيّ، يكنّى بأبي عَبد الله، كان فقيها مفتيا مشاركا، من أشهر مؤلفاته: الأجوبة الناصرية في بعض مسائل البادية (ط)، توفّي سنة: **1085هـ**. انظر ترجمته: محمّد بن الطيب القادري، نشر المثاني، (1583/4)، ومحمّد مخلوف، شجرة النور الزكية، (453/2).

[2] مختصر خليل، ص (17).

[3] الجواهر النفيسة، (ق8/ت).

[4] مختصر خليل، ص(17).

[5] الجواهر النفيسة، (ق8/ت).

[6] هو محمّد بن محمّد بن أبي القاسم بن سودة المريّ، يكنّى بأبي عبدِ الله، كان فقيها قاضيا عدلاً، له تقاييد وتقارير في فنون العلم، وأجوبة، توفّي سنة: **1076هـ**. انظر ترجمته: محمّد بن الطيب القادري، نشر المثاني، (1531/4)، ومحمّد مخلوف، شجرة النّور الزّكية، (449/1).

[7] هوَ عبد القادرِ بن عليّ بن يوسفَ الفاسيّ الفهريّ الكتانيّ، يكنّى بأبي محمّد وبأبي السّعود، كان فقيهاً محدّثا مفسّرا، من أشهرِ مؤلّفاته: الأجوبة الكبرى (ط)، والأجوبة الصّغرى (ط)، توفي بعدوة فاس سنة: **1091هـ**. انظر ترجمته: محمّد بن الطيّب القادريّ، نشر المثاني، (1658/4)، ومحمّد بن جعفر الكتانيّ، سلوة الأنفاس، (351/1).

[8] الجواهر النفيسة، (ق38/ت).

[9] مختصرُ خليلٍ، ص(31).

[10] الجواهر النفيسة، (ق37/ت).

ففي السؤالين يظهر أنَّ السّائلَ واحدٌ تعدّدت أسئلته بغرض الخلوصِ إلى نتيجة نهائيّةٍ عن طريقِ تعدّد الأسئلة على النصّ الواحد من المختصر الخليليّ، فيجيبه هذا، ويزيده هذا وضوحا، وبهذا تكتمل الصورة لدى الطالب، ويزاح عنه الغموض الحاصل، وبهذا يوثّقُ صحّةَ فهمه للمختصر بغيةَ تفادي الغلط في الفهم.

ثانيا: منهجيّة عرض السؤال لدى الفقهاء في دراسة المختصر الخليلي: إذا كان السّائلُ فقيهاً عالما، أثارَ الخطابَ فيما يشكلُ عليهِ من الشروح بغرضِ جلبِ التّوجيهِ الصّحيحِ من الشروح للقطعةِ المشكلة من مختصر خليل، وللتّمثيل على ذلكَ نكتفي بنموذجين من أسئلة الفقيه بركة التطوانيّ المغربيّ (ت:1120هـ) على عصريّه العلّامة الفقيه مصطفى الرماصي الجزائريّ (ت:1136هـ):

(أ) "**سؤال ومنها:** ما قرّرهُ الشّيخ عبد الباقي في قوله: «وبكنيفٍ نحِّيَ ذكر الله»[1] بما حاصله: أنّ القرآن يحرم نطقاً وكتابةً، وغير القرآن يكره نُطقاً، ولم يتعرّض للنُّطقِ، وأنّ في تبعض القرآن كَتبًا قولين مستويينِ: بالكراهة والجواز، فقد أخلَّ بحكم المكتوب من غير القرآن فيما يظهرُ لنا، وحكى القولين في القرآن، أي: في بعضه كما ذكرنا، معَ أنّ البعضَ يصدقُ بالكثير، فيكونُ جائزا بلا كراهةٍ على أحد القولين، مع أنّ في اسم من أسماء الله تعالى، ما علمتَ ممَّا ذكره غير واحدٍ، وقد أشارَ إلى ذلك بعدُ، وانظر ما المراد بالسّاترِ، هل الذي يمنعه من إصابةِ شيءٍ من القذر إذا سقط فيه، كجلدٍ مخروز عليه، كما عبّرَ به غيرُ واحدٍ، وبعضهم يذكرُ ما لُبِّدَ بشمعٍ ونحوه، أو مطلقِ السّاتر، كربطه بخرقةٍ، أو جعله في الجيب، ونحو ذلك، فانظر سيّدي في ذلك؟"[2].

(ب) "**سؤال ومنها:** ما ذكره الشّيخ عليّ الأجهوريُّ ومن تبعه في قوله: «وقتل بالسّيف حدّاً»[3] من الاستشكال بأنّه: "لو كان كذلك لسقط" الخ؛ فإنهُ مختلٌّ نقلاً ومعنىً، وقد وقفنا على أصل الإشكال في شرح الرّسالةِ للقلشانيّ، ونصّه: "لو كان كذلكَ لسقطَ برجوعه إلى الصّلاة قبل إقامته عليه كسائر الحدود" الخ، وهو واضح لا إشكال فيه، وكذلك رأيته منقولا عن ابن ناجي بنحوه، وأما هذا المذكور عند الشيخ عليٍّ ومن تبعه فغير صحيح فيما يظهرُ، فلا ندري كيف وقع في ذلك؟"[4].

فالسّائلُ الذي هو الفقيه بركة التطوانيّ كما ترى له اطّلاع واسعٌ على شروح خليلٍ خاصّة فيما يتعلّق بشروح أعلام المدرسة الأجهورية، وهذا الاطّلاع يدلّ دلالةً واضحةً على ثراء المعلومات المكتسبة لدى الفقيهِ السّائل، ففي القطعتين السّابقتين نجده مثلا ينقلُ عن عليّ الأجهوريّ (ت:1066هـ) وتلميذه عبد الباقي الزرقانيّ (ت:1099هـ) في شرحيهما على المختصر الخليليّ، وكذا نقله عن ابن ناجي التنوخيّ (ت:837هـ) والقلشانيّ (ت:863هـ) شارحَي متن الرسالة، وإلى جانب نقله هذا نجده يحاولُ الاستدراك أو الاعتراضَ على شارِحِي المدرسة الأجهوريّة، ففي النّموذج الأول من أسئلته استدركَ على عبد الباقي في تقريره لمسألة الكنيف، وفي النّموذج الثّاني اعترضَ على الأجهوريّ ومن تبعه بعبارات شتَّى كقوله في هذه القطعة: "فإنّه مختلّ نقلا ومعنىً" " وأما هذا المذكور عند الشيخ عليٍّ ومن تبعه فغير صحيح فيما يظهرُ، فلا ندري كيف وقع في ذلك ".

المبحث الرابع: قراءة في إجابات الفقهاء حول أسئلة المختصر الخليلي.

[1] مختصر خليل، ص(21).
[2] الجواهر النفيسة، (ق16/ت).
[3] مختصر خليل، ص(28).
[4] الجواهر النفيسة، (ق42/ت).

خصَّصتُ هذا المبحثَ ابتداءً لبيانِ القيمة العلميّة والمنهجيّةِ المستفادةِ من إجاباتِ الفقهاءِ على أسئلة المختصر، مع قراءة للمنهجِ المعتمدِ في الإجابة، ولذلك انتظم هذا المبحث في المطلبين التاليين:

المطلب الأول: القيمة العلمية والمنهجيّة المستفادة من أجوبة الفقهاء على أسئلة المختصر.

سأتحدّث في هذا المطلبِ عن القيمةِ العلميّةِ والمنهجيّة المضافة في أجوبة الفقهاء على الأسئلة التي تخصّ المختصر، وذلكَ من خلال الفرعين التّاليين:

الفرع الأوّلُ: القيمة العلميّة للأجوبة على مختصرِ خليلٍ:

أولا: الدقّة في التّحريراتِ والتّوجيهاتِ الفقهيّةِ لعباراتِ مختصرِ خليلٍ، ذلكَ أنّ المجيبَ ينتخبُ في فتواه المهمَّ من النُّصوصِ التي تفيدُ السَّائلَ في القطعة المراد فهمها وفقهها.

ثانيا: القيمة العلميّة للأجوبة من حيث الردود والنّقود على من ارتكبَ في شرحهِ الضَّعيفَ من الأقوال خاصّةً في الرّدود التي شنّها مصطفى الرماصيّ على مدرسة الأجاهرة عموما.

ثالثا: القيمة العلميّة للأجوبةِ من حيثُ فحص الأقوال الفقهيّة في بيان القول الذي ينبغي أن يجرى عليه العملُ.

الفرع الثّاني: القيمة المنهجيّة للأجوبةِ على مختصرِ خليل:

وفي مقابلِ القيمة العلميّةِ للأسئلة المتعلّقة بمختصرِ خليلٍ نستشفُّ كذلكَ القيمةَ المنهجيّةَ لهذه الأجوبة، وذلك من خلال أبرزِ النّقاط الآتي بيانها:

أولا: الاستفادةُ من منهجيّةِ الإجابة على مثلِ هذا النّمطِ من الأجوبة من حيث مراعاة مستوى السّائل، وهو ملحظ مهمّ لكلّ متصدّرٍ للفتوى.

ثانيا: الاستفادة من منهجيّةِ تناول عبارات المختصر الخليليّ من حيث فكّ ألفاظه وعود ضمائره وتحديد الغائب من متنه، مع تصوّر مسائله، وحلّ مشكلاته اللغويّة والاصطلاحيّة.

ثالثا: الاستفادة من هذه الأجوبةِ الواقعة في كتب النّوازل والفتاوى في الدّراسات والبحوث العلميّة، والتي يمكن أن تشكّل بمجموعها مادّة فقهيّة مهمّةً لا بأس بها خاصّةً فيما يتعلّق بجانب العبارات المشكلة من مختصر خليلٍ.

المطلب الثاني: قراءة في المنهجِ المستخدمِ في الإجابة على أسئلةِ المختصر.

اِتَّسمت الإجاباتُ المتعلِّقة بالمختصر الخليليِّ بمنهجيّة علميّةٍ دقيقة، فلم تكن الإجابات اعتباطيّةً أبدا، وإنّما كانت وفق مسالك متّبعة ومحدّدة، وبيان كل ذلك في الفرعيين التَّاليين:

الفرع الأوّل: المنهجية المتّبعة في الإجابة على أسئلة طلاب العلم.

إذا كان السّائل من طلبة العلم كان الجوابُ على قدرِ السّائلِ من الحرصِ على الاكتفاء بتبيين المعنى الصَّحيح للعبارة من غيرِ إطنابٍ ولا عزوٍ للشّروحِ، فامتازَ هذا النّوعُ بالاختصار والاقتضاب من غيرِ إخلالٍ بالعبارة الفقهيّة، وللتّمثيل على ذلك من الجواهر النّفيسةِ

نختارُ نموذجين من أجوبة الشّيوخ لكلّ من محمّد بن ناصر الدّرعي (**ت:1085هـ**) وابنِ هارونَ المطغريُّ التلمسانيُّ (**ت:951هـ**)[1]، وذلك في السؤال عن قول خليل: «وفخار بغوّاص»[2]:

1/ نموذج ابن ناصر الدّرعيّ: "**وسئلَ**: ما معنى: «وفخار بغوّاص».

فأجاب: إنّ إناء الفخّارِ إذا سبقت إليه نجاسة مائعة، فغاصت فلا يقبل التّطيرَ أبداً"[3].

2/ نموذج علي بن هارون: "**وسئل الشّيخ ابن هارونَ** عن القَرعةِ إذا جعل فيها الخمر، هل تطهر أمْ لا؟ وهل يتناولها قول خليلٍ: «وفخار بغواص».

فأجاب: إذا كان الأمرُ كما ذكر فهي تتنجس، وداخلة تحت قول الشّيخ خليل؛ لأنّها تسْتَسفُّ، وكذلك إناءُ الجلد وقد نبّه عليه بعض الشّيوخ، وقد نهى رسول الله صلّى الله عليه وسلّم عن الانتباذ في النّقيرِ، وهي الحفرة تجعل في قعر النّخلة، وفي الرواية الأخرى المقير وهو المطلي بالشّمع؛ لأنّ التخمّر يسري إليهما، والله أعلم"[4].

وعلى هذا فمن خلال هذه القطعة من الإجابة المختصرة لابنِ ناصر الدّرعيّ ولابن هارون نخلص إلى جملةٍ من الملاحظاتِ، والتي منها:

أ/ توفير الإجابة للمتلقّي بنصوصٍ مقتضبةٍ مختصرة لا تتجاوزُ السّطرَ والسّطرينِ، وذلك "ليتوقّف الغرض عليه، ولتتوجّه الدّواعي والهمم إليه"[5].

ب/ عدم تأثير الاختصارِ في مضمون الجواب، فالمجيبُ هنا استطاع أن يوصلَ المعنى المقصود للسّائل من غيرِ مساسٍ بالمعنى الصّحيح للعبارة.

د/ خلوُّ الجوابِ من التَّوثيق العلميّ، وذلكَ لأنّ الجوابَ متّجهٌ في الأساسِ إلى طلاب العلم.

هـ/ البعد عن الاستطراد في المسائل الواضحات من نصوص المختصر؛ إذ "لا حاجةَ إلى البيانِ في الواضحات"[6].

الفرع الثّاني: المنهجية المتبعة في الإجابة على أسئلة الفقهاء.

وإذا كان السّائلُ من الفقهاء كان الجوابُ كذلك على قدرِ السّائل بتوجيه العبارةِ توجيها صحيحا مع إسعافِ الشَّرح بالنّقلِ عن شراح خليلٍ وغيره، وذلكَ بغَرض الخلوص إلى نسق متَّحد للمعلومات، وللتَّمثيلِ على هذا نقتصرُ على نموذج من أجوبةِ أبي

---

[1] هوَ عليّ بن موسى بن هارون الفاسيّ المطغريُّ من مطغرة تلمسان، يكنّى بأبي الحسنِ، كانَ خَطيباً مفتيا، توفّي بفاس سنة: **951هـ**. انظر ترجمته: ابن القاضي المكناسيّ، درة الحجال في أسماء الرجال، (254/3)، ومحمّد عبد الحيّ الكتانيّ، فهرس الفهارس والأثبات ومعجم المعاجم والمشيخات والمسلسلات، ت: إحسان عبّاس، دار الغرب الإسلاميّ، بيروت – لبنان، ط:2، 1982م، (1105/2).

[2] مختصر خليل، ص(17).

[3] الجواهر النفيسة، (ق8/ت).

[4] الجواهر النفيسة، (ق12/ت).

[5] التّاج السّبكيّ، طبقات الشافعيّة الكبرى، ت: محمود الطناحيّ وعبد الفتاح الحلو، هجر للطباعة والنشر والتوزيع، ط:2، 1413هـ، (243/9).

[6] عبد الملك الجوينيّ، نهاية المطلب في دِراية المذهب، ت: عبد العظيم الدّيب، دار المنهاج، ط:1، 1428هـ، (463/6).

الخيرات الرماصيّ المعسكريّ (ت:1136هـ) في جوابه على بركةَ التطوانيّ (ت:1120هـ) وذلك بما يخصّ مسألة الكنيف التي سبق ذكرها:

"**جوابه:** وأمّا مسألة الكنيفِ، فالقراءة فيه والذّكرُ بالقلبِ جائزٌ إجماعا؛ لأنّ الأحكامَ لا تتعلّقُ به، وإنّما تتعلّقُ بحركة اللّسانِ، وهي محلُّ النّهي، فالحاصل من كلام ح، وغيره، والمعتمد: أنّه تحرم القراءة فيه، وأمّا الذّكرُ فيه أو الدّخولُ بما فيه ذكرٌ أو قرآن فمكروه، وما يفهم من كلام ابن عبد السّلام و**ضيح** والشّارح من التّحريم فغير ظاهر، قاله ح، وتبعه الأجهوريُّ، وأطلق ح الدُّخولَ بما فيه قرآن، ظاهره سواء كان كاملاً أم لا؟ واستظهرَ الأجهوريُّ التّحريمَ في الكاملِ، هذا نخبة ما ذكروا، فأراد عبد الباقي تلخيصَ ذلك فقصرت به العبارةُ، وذكره القولين: بالجواز والكراهة في بعض المصحفِ يقتضي تساويهما، وليسَ كذلكَ؛ إذ المشهور الكراهةُ، وهو ما درجَ عليه المؤلِّفُ، وقد صرّح ح بتشهيره، وأراكَ أيّها السّائلُ تحتفلُ بكلام الشّيخِ عبد الباقي، وذلك بمعزلٍ عن التّحقيقِ؛ لأنّ شرحهُ وشرحَ الخرشيّ لا نكترثُ بها في بلدنا الرّاشديّة لعدم تحقيقمها، وعمدتهما كلام الأجهوريّ وهو كثيرُ الخطأ، والله يجزي كلّاً بنيّته، والسّاتر: يطلق على ما يستره ويُكِنُّه من جلدٍ أو غيره، كما صرّحوا به في قوله: «وحرزٍ بساترٍ»[1]، والظّاهر أنّ الجيب لا يكفي؛ لأنّه ظرفٌ متّسِعٌ"[2].

وعلى هذا فمن خلال هذه القطعة من جواب الفقيه الرماصيّ المعسكريّ، نخلصُ إلى جملةٍ من الإفاداتِ، والتي منها:

أ/ توفير الإجابةِ بنصوصٍ علميّةٍ دقيقة ممّا يجعلها أقربَ إلى التّقريرات والتّقييدات على المتن الفقهيّ، وعلى هذا فهذه الأجوبة تمزج في محتواها بين معطيات تقدّمها الشّروحات على المختصر، وبين تحقيقات وتدقيقات من المجيب تعدّ من النّدرة بمكان.

ب/ إغناء مضمون الجواب بتوجيهاتِ الشّيوخ الشارحينَ لعبارات المختصر، ففي هذه القطعة من أمثلة جواباته اتّكأ بشكل كبير على جملة من الشروح الخليليّةِ، والتي هي: شرح بهرام (ت:805هـ) تلميذ الماتن، والحطّاب الرعينيّ (ت:954هـ)، وعليّ الأجهوريّ(ت:1066هـ)، وعبد الباقيّ الزرقانيّ(ت:1099هـ)، والخرشيّ(ت:1101هـ).

ج/ التّوثيق بعزوِ الفائدةِ إلى مفيدها، وذلك واضح في إرجاع المعلومات إلى جميع المصادر التي استعانَ بها في تحرير شرحه وجوابه.

د/ الشّرح والتّحليل والنّقد والتّرجيح؛ ولذلك فقد انتخب في شرحه هذا نفيسَ ما شُرحت به العبارة، وإلى ذلك أشار بقوله: "هذا نخبة ما ذكروا"، ثمّ شنَّ بعد ذلك نقده للشارح عبد الباقي الزرقانيّ في شرحه لهذه القطعة، وكأنّه اعتذر له بعد ذلك بأنّه قصرت به العبارة حالَ تلخيصه لكلام الشراح المتقدّمينَ، وبعد ذلك قام بتنبيه السّائل إلى ضَعف شروح المدرسة الأجهوريّة بقوله: "وأراكَ أيّها السّائلُ تحتفلُ بكلام الشّيخِ عبد الباقي، وذلك بمعزلٍ عن التّحقيقِ؛ لأنّ شرحهُ وشرحَ الخرشيّ لا نكترثُ بها في بلدنا الرّاشديّة لعدم تحقيقمها، وعمدتهما كلام الأجهوريّ وهو كثيرُ الخطأ".

هـ/ الاعتماد على التّرميز لأسماء بعض الشّيوخِ والكتب، والتي من جملتها في هذا الموضع: **(ح)** ترميزا للشّارح الحطاب، و**(ضيح)** ترميزا لكتاب التّوضيح.

خاتمة:

---

(1) مختصر خليل، ص(22).

(2) الجواهر النفيسة، (ق16/ت).

في نهاية هذا البحثِ المتواضعِ يمكنُ أن نوجزَ أهمَّ نتائجه مع ذكر توصياته فيما يلي:

أولا: ضمّنَ التسوليّ في نوازلِهِ المسمّاة بالجواهر النّفيسةِ جملةً من أسئلة الطلبة والفقهاء الذين شغلتهم عبارات وألغاز المختصر الخليليّ.

ثانيا: تنوّعت الدَّوافع التي أدّت بالطّلبة والفقهاء إلى السّؤالِ عن مختصر خليلٍ، فكان من أهمّها: فشوّ التّقليد، والاقتصار لدى المتأخرين على المختصرات في التّمذهب، وصعوبة مادّة الكتاب في حدّ ذاته.

ثالثا: تميّزتِ الأسئلةُ بصياغة دقيقةٍ في الخطاب، وذلك بقصد الخلوص إلى المعاني الصحيحة للمختصرِ الخليليّ، كما اتّسمت إجاباتُ الفقهاءِ على الأسئلة المتعلقة بمختصر خليلٍ بطابعٍ منهجيٍّ محدّدٍ تبعا للمستوى العلميّ لدى السّائل، فلم تكن على وزان واحد في الإجابةِ من حيث الاقتضاب والإسهاب.

رابعا: الإشارة إلى إمكانيّةِ الاستفادة من أجوبة الفقهاء على الأسئلة المتعلقة بخليلٍ، منهجيّا وفقهيّا.

هذه هي أهمّ النّتائج والتّوصيات التي انتهى إليها الباحث، والله أعلم ونسبة العلم إليه أسلم، وختاماً أرجو أن أكونَ قَد وفّقتُ فيما بذلتُ، وحقّقتُ ما كنتُ قد أمَّلتُ، واللهُ وليُّ التّوفيق والعصمة.

قائمة المراجع:

1. إبراهيم ابن فرحون، الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب، تحقيق: محمّد الأحمدي أبو النور، دار التراث للطبع والنشر، القاهرة – مصر، د ت ط.
2. ابن الحاجب، مختصر ابن الحاجب ومعه رفع الحاجب للتّاج السبكيّ، ت: علي محمّد معوض وعادل أحمد عبد الموجود، عالم الكتب، لبنان – بيروت، ط:1، 1419.
3. ابن القاضي المكناسي، درة الحجال في أسماء الرجال، تحقيق: محمّد الأحمدي أبو النور، دار التراث (القاهرة) – المكتبة العتيقة (تونس)، ط: 1، (1391هـ/1971م).
4. أحمد المقري التلمساني، نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، وذكر وزيرها لسان الدين بن الخطيب، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت – لبنان، ط:5، (1997م).
5. أحمد بابا التنبكتيّ، نيل الابتهاج بتطريز الدّيباج، عناية: عبد الحميد عبد الله الهرامة، دار الكاتب، طرابلس – ليبيا، ط: 2، (2000م).
6. أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، تحقيق: محمّد عبد المعيد ضان، مجلس دائرة المعارف العثمانية، صيدر اباد – الهند، ط: 2، (1392هـ/1972م).
7. أحمد بن يحي الونشريسيّ، المعيار المعرب والجامع المغرب عن فتاوى أهل إفريقية والأندلس والمغرب، إخراج جماعة من الفقهاء بإشراف محمّد حجيّ، (1401هـ/1981م).
8. تاج الدّين السبكيّ، طبقات الشافعية الكبرى، تحقيق: محمود الطناحي وعبد الفتاح الحلو، هجر للطباعة والنشر والتوزيع، ط:2، (1413هـ).
9. الحجويّ الثعالبيّ، الفكر الساميّ في تاريخ الفقه الإسلاميّ، دار الكتب العلميّة، بيروت – لبنان، ط:1، 1416هـ.
10. الحطاب الرعيني، مواهب الجليل في شرح مختصر خليل، دار الفكر، ط:3، (1412هـ/1992م).
11. خليل بن إسحاق، المختصر، ت: أحمد جاد، دار الحديث، القاهرة، ط:1، 1426هـ.
12. خير الدّين الزركلي، الأعلام، دار العلم للملايين، بيروت لبنان، ط:15، (2002م).
13. عبد الرحمن السيوطي، حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة، تحقيق: محمّد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، مصر، ط:1، (1387هـ/1967م).
14. عبد السلام ابن سودة، إتحاف المطالع بوفيات أعلام القرن الثّالث عشر والرابع، تحقيق: محمّد حجي وأحمد التّوفيق، (ضمن موسوعة أعلام المغرب)، دار الغرب الإسلامي، تونس، ط:2، (2008م).
15. عبد الكبير بن هاشم الكتانيّ، زهر الآس في بيوتات أهل فاس، تحقيق: علي بن المنتصر الكتانيُّ، منشورات النجاح، الدّار البيضاء، المغرب، ط: 1، (1422هـ/2002م).

16. عبد الله كنون، النبوغ المغربي في الأدب العربي، الطبعة الثانية، (1480هـ/1960م).
17. عبد الملك الجويني، نهاية المطلب في دراية المذهب، تحقيق: عبد العظيم الديب، دار المنهاج، ط:1، (1428هـ/2007م).
18. علي التسولي، البهجة في شرح التحفة، تصحيح: محمّد عبد القادر شاهين، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى، (1418هـ،/1998م).
19. عمر رضا كحالة، معجم المؤلفين، مكتبة المثنى، بيروت – لبنان، د ت ط.
20. محمّد الحفناوي، تعريف الخلف برجال السّلف، مطبعة بيير فوفتانة الشرقية في الجزائر، (1364هـ/1906م).
21. محمّد بلحسان، المصادر المعتمدة للإفتاء في المذهب المالكي، (دورة المنهجيّة الفقهيّة في مؤلفات المذهب المالكيّ)، مركز البحوث والدّراسات في الفقه المالكي، المغرب، ط:1، 1436هـ.
22. محمّد بن الطيب القادريُّ، نشر المثاني لأهل القرن الحادي عشر والثّاني، تحقيق: محمّد حجي وأحمد التّوفيق، (ضمن موسوعة أعلام المغرب)، دار الغرب الإسلامي، تونس، ط:2، (2008م).
23. محمّد بن جئعفر الكتانيّ، سلوة الأنفاس ومحادثة الأكياس بمن أقبر من العلماء والصّلحاء بفاس، تحقيق: عبد الله الكتاني وحمزة الكتاني ومحمّد حمزة الكتانيّ، دار الثقافة، الدّار البيضاء، المغرب، د ت ط.
24. محمّد بن غازي المكناسي، شفاء الغليل في حل مقفل خليل، تحقيق: أحمد بن عبد الكريم، مركز نجيبويه للمخطوطات وخدمة التراث، القاهرة – مصر، ط:1، (1429هـ/2008مئ).
25. محمّد بن مرزوق التلمساني الحفيد، شرح مقدمة مختصر خليل من المنزع النبيل، تحقيق: حافظ عبد الرحمن محمّد خير، دار المذهب، نواكشوط – موريتانيا، ط:1، (1437هـ/2016م).
26. محمّد حجي، الحركة الفكرية بالمغرب في عهد السعديين، مطبعة فضالة، المغرب، (1398هـ/1978م).
27. محمّد داود، مختصر تاريخ تطوان، المطبعة المهدية، تطوان – المغرب، ط:1، (1375هـ/1955م).
28. محمّد عبد الحيّ الكتاني، فهرس الفهارس والأثبات ومعجم المعاجم والمشيخات والمسلسلات، تحقيق: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط:2، (1982م).
29. محمّد مخلوف، شجرة النور الزكية في طبقات المالكية، تعليق: عبد المجيد خيالي، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط:1، (1424هـ/2003هـ).
30. معلمة المغرب، إنتاج: الجمعية المغربية للتأليف والترجمة والنشر، مطابع سلا، (1410هـ/1989م).